

The International Community and Israel: Giving Permission to
a Permanent Occupation

المجتمع الدولي وإسرائيل: السماح باحتلال دائم

موقع منتدى «جست سيكيوريتي»- مايكل لينك: المقال باللغة
الإنجليزية

مرح حرز الله



مركز الأبحاث

مؤسسة من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، تأسس عام 1965 في لبنان. يهدف المركز منذ تأسيسه التركيز على تغطية الصراع العربي- الإسرائيلي من خلال إصدار الكتب وعقد الندوات والمؤتمرات وأرشفة الوثائق والمخطوطات التي تهدف إلى تحقيق هذا الغرض. يعتمد المركز في بحوثه ونشاطه الفكري أسلوب العرض الموضوعي الموثق للقضايا التي تتناولها دراساته وكتبه ونشراته الدورية، ويعتمد مناهج البحث العلمي المتبعة في العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية - القدس- فلسطين / تليفاكس: + 9702966228

e-mail: info@prc.ps

<http://www.prc.ps>

٧ كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٢

يقدم مايكل لينك، المقرر الأممي الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، في مقاله هذا تعليقاً على المواقف الدولية بخصوص الاحتلال الإسرائيلي، حيث يناقش آفاق إنهائه في ضوء مواقف المانحين الدوليين والسياسات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين. ينصب اهتمام المقال الأكبر على طريقة تقييم المجتمع الدولي للاحتلال الإسرائيلي، فيبدأ لينك نقاشه من عند الاجتماع الأخير للجنة الاتصال المختصة التي تُعنى بتشجيع حل الدولتين وتنمية الاقتصاد الفلسطيني، وتضم في عضويتها أبرز المانحين الدوليين للسلطة الوطنية الفلسطينية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمملكة العربية السعودية. ومن ثم ينتقل لتوصيف الواقع المعاش في الأراضي المحتلة ويسلط الضوء على السياسات التي خلقت واقعاً كهذا، ويختم مقاله بعدد من الاستراتيجيات المقترحة لإنهاء الاحتلال.

الاحتلال الإسرائيلي على طاولة الفواعل الدوليين

شجعت لجنة الاتصال المختصة المانحين الدوليين على تقديم جولة جديدة من التعهدات لتمويل السلطة الفلسطينية بعد الاطلاع على التقدم المحرز في إقامة الدولة الفلسطينية، وتقييم الاقتصاد الفلسطيني، والتطرق إلى الوضع السياسي والاقتصادي للاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ ٥٤ عاماً. وقد جاء هذا التشجيع بعد الاطلاع على تقرير المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام الذي أفاد بسوء الوضع المالي للسلطة الفلسطينية، وغياب الأمل في إحياء عملية السلام في المستقبل المنظور، وتردي الظروف الإنسانية على الأرض من حيث التوسع الاستيطاني غير القانوني، وممارسة المستوطنين للعنف وهدم منازل الفلسطينيين. في ظل هذه المعطيات، قدم التقرير عدداً من الحلول لتحسين الاقتصاد الفلسطيني إلا أنها لم تتضمن فرض التزامات جوهرية على القوة القائمة بالاحتلال، وأصر على إمكانية البناء على حل الدولتين رغم الأوضاع غير المواتية التي تناولها.

لم يكن تقرير البنك الدولي أكثر تفاؤلاً من سابقه، حيث أشار إلى التدهور المستمر في الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة وارتفاع نسب البطالة وانخفاض الإنتاج. وقد لفت الكاتب النظر إلى الطريقة المنمقة التي وصف بها التقرير السبب وراء هذه الأوضاع باعتبارها قيوداً خارجية مفروضة على قطاع غزة بدلاً من القول صراحة بأن السبب هو الحصار الخانق على القطاع منذ ١٤ عاماً. كما تناول التقرير العوائق الرئيسية أمام النمو الاقتصادي في الضفة الغربية بالتركيز على القيود الشديدة المفروضة على تنقل الفلسطينيين وتجارتهم، وإغفال المعوقات الإسرائيلية العديدة من جدران فصل، ونقاط تفتيش، وإغلاقات للطرق، وتخصيص الطرق السريعة للمستوطنين كمصدر لهذه القيود.

لم يقتصر التفاوض عن مسؤولية إسرائيل وسياساتها كقوة قائمة بالاحتلال على التقارير الرسمية، بل اتضح كذلك في مواقف بعض الشخصيات الرسمية التي تشغل مناصب في لجان ومؤسسات تتابع مجريات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وصف لينك موقف اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الذي عبرت عنه وزيرة الخارجية النرويجية بالسلب لأنه وضع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في الكفة ذاتها عند الدعوة

إلى التهدئة وتجنب ما يمكن أن يفاقم حدة التوترات ويحول دون تحقيق حل الدولتين واستئناف المفاوضات دون الإشارة إلى من يتحمل المسؤولية الرئيسية بوصفه القوة القائمة بالاحتلال. يسلط الكاتب الضوء أيضًا على مفارقة هامة تتعلق بالوضع الاقتصادي للسلطة الفلسطينية، حيث باتت إسرائيل تخشى من تهديد أمني محتمل في الضفة الغربية في حال تفاقم الأزمة المالية التي تعانيها السلطة الفلسطينية، فباتت تضغط على الولايات المتحدة الأمريكية للضغط على الاتحاد الأوروبي من أجل زيادة المساعدات التي يقدمها للسلطة الفلسطينية للحيلولة دون حدوث انهيار اقتصادي. رغم أنها كانت قد شنت حملات عديدة في السابق ضد السلطة الفلسطينية بهدف خفض التمويل الأوروبي.

تساؤل الآمال في حل الدولتين

بعد أن تطرق لأبرز النقاط التي ذكرتها أو أغفلتها التقارير الدولية، ينتقل لينك لنقاش الوقائع على الأرض التي تقوض الآمال الرامية إلى حل الدولتين. لعل التوسع الاستيطاني أسوأ المظاهر التي يمكن ملاحظتها على أرض الواقع فبالرغم من الضغط الذي تمارسه إدارة بايدن على إسرائيل ما يزال من غير المرجح أن يقلل هذا الضغط من التوسع الاستيطاني وإن كان يمكن أن يعرقل تقدم بعض المخططات الاستيطانية الكبرى. يشير المقال أيضًا إلى التزايد المضطرب في العنف الذي تمارسه دولة الاحتلال بهدف إدامة احتلالها لافتًا إلى أن العام المنصرم كان الأكثر دموية منذ العام ٢٠١٤، حيث سُجلت فيه أعلى مستويات هجمات المستوطنين بحق الفلسطينيين بما في ذلك هدم المنازل، وقتل المدنيين الفلسطينيين، ورفض إعطاء تصاريح للبناء، وشن حرب على قطاع غزة وما تبعها من خسائر مادية.

وفي حديثه عن موقف المجتمع الدولي، يرى الكاتب أنه لا يمتلك استراتيجية صلبة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ ٥٤ عامًا سيما مع وجود بعض الأصوات التي تحدثت صراحة بأن احتمالات حل الدولتين قد تضاءلت إلى حد بعيد. ويتشارك الاتحاد الأوروبي وجهات النظر مع هذه الأصوات حيث أعرب عن تحول الأوضاع في الحالة الفلسطينية الإسرائيلية إلى واقع الدولة الواحدة الذي يتسم بعدم المساواة في الحقوق. وكذلك الأمر بالنسبة للأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون الذي علّق سابقًا بأن إسرائيل اتبعت سياسة الضم التدريجي بحكم الأمر الواقع للأراضي التي احتلتها منذ العام ١٩٦٧ إلى الحد الذي تلاشت فيه احتمالات حل الدولتين. وعليه يستنتج الكاتب أن تمسك الفواعل الدولية الكبرى بحل الدولتين ما هو إلا آمنيات دبلوماسية لتغطية عجزها بدل التوصل إلى حل.

تنضح غرابة موقف المجتمع الدولي المتمسك بإصراره على الاستثمار بشكل كبير في حل الدولتين دون إبداء معارضة جادة للممارسات الإسرائيلية عند متابعة التصريحات الأخيرة لحكومة الاحتلال الإسرائيلي التي أعلنت بكل صراحة عن رفضها إقامة دولة فلسطينية، وعدم إظهار أي نية لإزالة المستوطنات وتحميل السلطة الفلسطينية مسؤولية استحالة استئناف مفاوضات السلام كونها ترفض وجود المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية. يلاحظ الكاتب أيضًا أن الجهود الإسرائيلية اليوم منصبّة بشكل رئيسي على احتواء الصراع وإدامة الاحتلال لا إنهائه مشيرًا إلى أن احتواء الصراع ومحاولة تحجيمه تلقى مباركة واضحة من الفواعل الدولية الكبرى. ويأتي احتواء الصراع على شكل عدة سياسات منها: السماح ببناء عدد قليل من المنازل الفلسطينية في المنطقة المصنفة ج في الضفة الغربية، وزيادة عدد التصاريح للفلسطينيين المسموح لهم بالعمل في إسرائيل، والسماح بتطوير شبكات الاتصالات المتقدمة، وهو ما يدعو بالكاتب إلى

القول بأن القيادة الإسرائيلية لا تفهم السلام الاقتصادي باعتباره طريقاً نحو إقامة الدولة الفلسطينية بل بدلاً من أجل ضمان إطالة أمد الاحتلال.

استراتيجيات مقترحة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي

بعد أن وقف الكاتب على الأوضاع الراهنة للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي متناولاً إياها من خلال تحليل مواقف وسياسات عدة فواعل دولية، يتجه في نهاية المقال نحو اقتراح عدة استراتيجيات مبنية على أساس رؤيته بأن الوقت قد حان أخيراً للوقوف أمام الرأي القائل بأن سياسات المانحين الدوليين تعمل على إدامة الوضع الراهن بدلاً من المساهمة في إنهاء الاحتلال وإقامة السلام. يرى الكاتب أن من شأن هذه الاستراتيجيات التي أوردتها في التقرير الذي قدمه للأمم المتحدة في تشرين الأول الماضي أن تشكل استراتيجية يمكن تطبيقها لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتمكين الفلسطينيين من تقرير المصير.

يشدد لينك على ضرورة التدخل الدولي النشط نظراً للتفاوت الكبير في ميزان القوة بين الفلسطينيين ودولة الاحتلال حيث تضمن قوة إسرائيل العسكرية إقليمياً وعلاقتها الاقتصادية المتينة مع الدول المتقدمة وسيطرتها على الأرض الفلسطينية المحتلة وعلاقتها الدائمة مع القوة العظمى الوحيدة في العالم إملاء ما يحدث على أرض الواقع وعلى أي طاولة مفاوضات وبالتالي لا بد من جهود ومشاركة دولية فردية وجماعية لتغيير هذا المسار المتمثل في إساءة استخدام قوة إسرائيل الساحقة. ويؤكد الكاتب في ذات السياق على أهمية اتباع نهج حقوقي يستند إلى القانون الدولي وحقوق الإنسان حيث لم تسفر الاستراتيجيات الدبلوماسية المبنية على الحقائق المفروضة على الأرض والضعف الفلسطيني وغياب القانون إلا عن ثلاثة عقود من الفشل السياسي في عملية السلام في الشرق الأوسط وهنا تظهر الحاجة لاعتماد إطار حقوقي يسمح بالاستعانة بأدوات المساءلة وبمجموعة قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي التي تحظى بتأييد كبير ما يوفر فرصة لإنهاء الاحتلال والسماح بإمكانية وجود مستقبل مشترك ومزدهر للفلسطينيين والإسرائيليين بحسب رأي الكاتب.

تركز الاستراتيجيات الثلاث الأخيرة على دولة الاحتلال والصراع نفسه حيث يرى لينك أن التركيز الأكبر لا بد أن ينصب على كون الهدف النهائي هو إنهاء الاحتلال بالكامل وضمن حق تقرير المصير للفلسطينيين الذي يمثل لب حقوق الإنسان الحديثة وشرطاً محورياً من أجل سلام دائم. لافتاً إلى أن تحقيق المصير يكون مرتبطاً بتحقيق سيادة فلسطينية حقيقية على حدود العام ١٩٦٧ في حال ظل حل الدولتين ممكناً أو أن يرتبط بحقوق المساواة الفردية والجماعية لجميع سكان منطقة ما بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن في حال تلاشى الأمل بحل الدولتين. يبدي الكاتب أيضاً اهتماماً بتجنب الإخفاقات الدبلوماسية السابقة التي عمدت إلى التفكير بإسرائيل كمحتل مسؤول يتبع سياسات سيئة بينما أظهرت أكثر من خمس عقود من الاحتلال أنها في الواقع كيان قائم بالاحتلال يهدف إلى الاحتفاظ بغنائه ولا يحمل نوايا حسنة ولا يرغب بالامتثال للقانون الدولي ولا للقرارات الصادرة عن الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة أو عن مجلس الأمن أو مجلس حقوق الإنسان. وأخيراً يُدكر الكاتب بأن الاحتلال العسكري في العالم الحديث مؤقت لذلك لا بد للقوة القائمة بالاحتلال أن تنهي احتلالها في أقرب وقت ممكن وأن تمتنع عن ضم أي من الأراضي المحتلة. حيث أنه من المرفوض أن يتقبل القانون الدولي اليوم عدم تحديد موعد لإنهاء احتلال لطلالما أفلتت من يد الشرعية الدولية.

يختم الكاتب مقاله بالتذكير بأن بعض الفواعل الدولية تفضل التعامل مع بعض الحقائق كما لو لم تكن قائمة بالفعل في الوقت الذي تعرب فيه القيادة الإسرائيلية صراحة اعتزامها السيطرة على الأراضي الفلسطينية للأبد. وما تزال دولة الاحتلال الآخذة في التوغل أكثر فأكثر في مشروعها الاستيطاني ترحب بمبادرات المجتمع الدولي من أجل وجود دولتين ضامنة بذلك استدامة الوهم بأن حلاً كهذا ما زال ممكناً وما ينقصه هو وجود الخلطة الدبلوماسية السحرية التي من شأنها إيجاحه. يشدد لينك أن تصرفات وسياسات القيادة الإسرائيلية عقلانية تماماً حيث تدرك جيداً أنه لا بد من أخذ الحذر كقوة قائمة بالاحتلال في عالم ما بعد الاستعمار إلا أنها لا تمتلك الحافز ولا الرغبة للوصول إلى واقع مختلف. ويشير الكاتب في النهاية أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو الصراع الأكثر توثيقاً في العالم فالمشكلة لا تكمن في الجهل أو نقص الأدلة بل في عدم رغبة المجتمع الدولي في العمل وفقاً لإطاره العام القائم على القوانين والقرارات من أجل السلام وحق تقرير المصير بما يضمن مساءلة الطرف المعتدي. يصل الكاتب في النهاية إلى خلاصة مفادها أن الاحتلال لن ينتهي مع الزمن في ظل غياب تدابير دولية تتصدى له.